هيئة الأمم المتحدة للمرأة

النشرة الإخبارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين | رقم ٦

## الأخبار ومستجدات البرامج

إقرار آلية مراجعة الحالات الخطرة
تدريب جديد لبناء خبرات المحامين في التعامل مع حالات العنف ضد المرأة
مواءمة القانون الفلسطيني مع المعايير والقواعد الدولية لحقوق المرأة
نشرة لنقابة المحامين الفلسطينيين تقدم المعلومات للنساء المعنفات
الجولة الأخيرة من المشاورات حول ميثاق النوع الاجتماعي
دراسة جديدة توكد استدامة نموذج المقاصف المدرسية التي تديرها النساء
مؤسسة مفتاح تقيّم استجابة برامج المجالس المحلية للنوع الاجتماعي
أنشطة جديدة مدرة للدخل للمراكز النسوية في الأغوار

## تحت المجهر

# غزة

- تحسين الاستجابة لاحتياجات النساء في الطوارئ
- الحماية والوصول إلى العدالة للنساء ضحايا العنف والناجيات منه

### قصة من الميدان

نساء غزة يحيين الصناعات الثقافية والإبداعية من خلال التصاميم المبتكرة

## آفاق من الخارج

### برنامج المدن الآمنة في القاهرة

### قريباً

- تعريف بالنساء المنتخبات إلى المجلس المحلية عبر الضفة الغربية
- دليل عن خدمات المنظمات المجتمعية التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- ممنوع الوصول: بحث حول وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة

# تمكين النساء في غزة

## تحسين الاستجابة لاحتياجات النساء في الطوارئ

### النشرة الإخبارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين

تعرضت غزة في ١١ كانون الثاني/ديسمبر لإحدى أشد العواصف الشتوية التي تم تسجيلها في العقود الأخيرة، مما فاقم من شدة الوضع الصعب السائد هناك. وفي إطار تنسيق الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومستشارة النوع الاجتماعي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سلسلة من ستة نقاشات في مجموعات بؤرية للنساء من مختلف أنحاء قطاع غزة، وذلك بهدف جمع معلومات عن أثر العاصفة من منظور النوع الاجتماعي، بما يكفل أن تكون أصوات النساء والفتيات منعكسة في الاستجابة الإنسانية وأن تتم تلبية احتياجاتهن واهتماماتهن الخاصة.

«أعرف أن علي أن أتصل بسيارة إسعاف أو الدفاع المدني في حالة الطوارئ ولكني لا أعرف كيف أتصل بهم».

**لماذا التقييم من منظور النوع الاجتماعي؟**

### ١. القيود الخاصة بالنوع الاجتماعي تتواصل حتى في سياقات الطوارئ

إن التوقع من النساء أن يمتثلن للمعايير الاجتماعية الصارمة بخصوص اللباس والاختلاط بالرجال والتنقل تظل ثابتة في أوضاع الطوارئ. ويفرض ذلك على النساء تحديات إضافية، وخاصة في سياق فقدان المنزل والخصوصية. أظهرت النقاشات كذلك أن النساء امتلكن قدرة محدودة على الوصول إلى المعلومات عن سبل الاستجابة للطوارئ وكن معتمدات بالكامل على الرجال عند الحاجة للوصول إلى معلومات عن المساعدة المتاحة.

### ٢. للنساء أهمية خاصة في التعبير عن تأثير العاصفة على الأسرة والاحتياجات الناشئة

في الغالب، تمتد اهتمامات النساء لما يتخطى احتياجاتهن الشخصية ويركزن في كثير من الأحيان على احتياجات أعضاء الأسرة وأفراد المجتمع المحلي، مع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات والمسنين والمرضى.

### الاحتياجات الخاصة بنساء وفتيات غزة

- تحسين وصول النساء إلى المعلومات عن الطوارئ.
- مراكز إيواء مؤقت آمنة ومناسبة للنساء (منفصلة عن الرجال).
- تحسين التشاور مع النساء في تصميم المساعدات والاستجابة الإنسانية الفورية.

## غزة تدعو إلى زيادة حماية النساء ضحايا العنف والناجيات منه ووصولهن إلى العدالة

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بادر تحالف أمل والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بالتعاون مع منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، إلى جمع أكثر من ٣٥٥ ممثلاً وممثلة عن منظمات المجتمع المدني في أول مؤتمر وطني حول العنف ضد المرأة يعقد في غزة.

اجتمعت في مؤتمر «نحو استجابة منسقة للعنف ضد المرأة في فلسطين» خبرات منظمات المجتمع المدني، والناشطات النسويات، والزعماء السياسيين، والأكاديميين والأكاديميات، والمنظمات الدولية، من أجل تسليط الضوء على القضايا والتحديات التي تواجهها النساء الفلسطينيات ضحايا العنف والناجيات منه، والبحث عن السبل لتحسين التصدي لهذه القضية وتنسيق الاستجابة لها.

أبرزت النقاشات حاجة واضحة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء ٢٠١١-٢٠١٩ والدفع بها إلى الأمام، وتمتين الوصول إلى برامج وخدمات العدالة المتاحة للنساء، بما يتضمن تفعيل قسم الحماية الداخلية في مركز حياة في غزة، ورفع الوعي العام حول العنف ضد النساء والفتيات باعتباره يمثل شأناً عاماً وليس خاصاً.

عبّر المشاركون والمشاركات خلال المؤتمر عن قلقهم الشديد إزاء ارتفاع عدد حالات قتل الإناث، أو ما يعرف بالقتل على خلفية الشرف، حيث تم التبليغ عن ٢٥ حالة في سنة ٢٠١٣، مقابل ١٢ حالة في سنة ٢٠١٢، ودعوا إلى تعزيز وتوحيد الجهود لمكافحة هذا الانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان، ودعوا النساء إلى كسر حلقة الصمت.

تم تنظيم المؤتمر في إطار الحملة المشتركة «من السلم في البيت إلى السلم في المجتمع: اتحدوا من أجل إنهاء العنف ضد المرأة» لعام ٢٠١٣، بين تحالف أمل والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ضمن الحملة العالمية ١٦ يوماً لمكافحة العنف ضد المرأة، وهي حملة مشتركة تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأونروا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

### توصيات المؤتمر

- مناصرة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء في قطاع غزة.
- زيادة الدعم للشبكات والائتلافات القائمة التي تعمل على مناهضة العنف ضد النساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- المناصرة من أجل مراكز الحماية في قطاع غزة وتفعيل قسم الحماية الداخلية في مركز حياة المتعدد الأغراض.
- رفع وعي الجمهور العام حول مشكلة العنف ضد المرأة كقضية عامة.
- جمع بيانات مستندة إلى الدلائل حول العنف ضد المرأة التي تستخدمها مختلف الأطراف الفاعلة بشكل ثابت، بما في ذلك من خلال تطوير قاعدة بيانات أو نظام معلومات.
- تنفيذ برامج الوصول إلى العدالة لسد الفجوة في قدرة النساء على الوصول إلى المساعدة القانونية والحماية.

# الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له

في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قامت اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، جنباً إلى جنب مع المؤسسات الشريكة المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء ورؤساء اللجان القطاعية الفرعية في وزارة شؤون المرأة، بالمصادقة على آلية مراجعة الحالات الخطرة، والتي قامت وزارة شؤون المرأة بإعدادها بدعم فني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبتمويل من دائرة التنمية الدولية البريطانية ضمن مشروع الوصول إلى العدالة. تشكل هذه الآلية جزءاً من خطة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة التي تم عرضها رسمياً أثناء اجتماع اللجنة الوطنية. وفي أعقاب ذلك، خضعت اللجنة الفنية الجديدة التي أنشئت لتولي مسؤوليات آلية مراجعة الحالات الخطرة للتدريب على تنفيذ الإجراءات الواردة في الآلية.

## النيابة العامة تستكشف الطرق لتطبيق اتفاقية سيداو في تقديم خدمات العدالة لقضايا العنف ضد النساء والفتيات

شارك ٢٠ وكيل نيابة، من مجموعة وكلاء النيابة المتخصصة في قضايا العنف ضد النساء والفتيات، في جلستي عمل في نابلس يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وفي رام الله يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لمناقشة السياسات والممارسات التي يجري تطبيقها على قضايا العنف ضد النساء والفتيات. وتم البحث في قضايا حقيقية تداولتها المحاكم للكشف عن السبل لتطبيق قانون العقوبات الفلسطيني بما يتوافق مع أنظمة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). تم تنظيم ورشتي العمل ضمن مشروع الوصول إلى العدالة الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتمويل من الدائرة البريطانية للتنمية الدولية، وتمثل الهدف منهما في توفير المعلومات اللازمة لتطوير إجراءات تشغيلية معيارية للتعامل مع قضايا العنف ضد النساء والفتيات.

## برنامج تدريبي جديد يبني خبرات المحامين في مجال العنف ضد النساء والفتيات

اختتمت نقابة المحامين الفلسطينيين، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن مشروع الوصول إلى العدالة الممول من الدائرة البريطانية للتنمية الدولية، البرنامج التدريبي لمجموعة المحامين المتخصصة المكونة من ٢٥ محامياً ومحامية (١١ محامياً و١٤ محامية) التي أنشئت لتقديم المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف والنساء اللواتي في نزاع مع القانون. بدأ التدريب في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وركز على تطبيق اتفاقية سيداو في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء والفتيات، ومهارات التقاضي للمحامين الذين يعملون على هذه القضايا، إلى جانب المناصرة والتوعية من أجل تعزيز دور المحامين النشط في تغيير التصورات والاتجاهات السائدة بخصوص العنف ضد النساء والفتيات ضمن مجتمعهم المهني، وضمن المجتمع ككل.

## نقابة المحامين الفلسطينيين

أصدرت النقابة، في إطار عملها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن برنامج الوصول إلى العدالة الممول من الدائرة البريطانية للتنمية الدولية، نشرة تعريفية تقدم إرشادات، وكذلك قائمة بأسماء وعناوين جميع الخدمات الاجتماعية وخدمات الأمن والعدالة المتاحة للنساء والفتيات ضحايا العنف والباحثات عن المساعدة الطارئة. يتم توزيع النشرة على جميع المنظمات والمؤسسات التي تقدم خدمات الدعم للنساء، بما في ذلك وحدات حماية الأسرة، ومديريات الشؤون الاجتماعية، والمراكز النسوية، والمؤسسات الأهلية التي تقدم الخدمات للنساء، والمستشفيات.

# التمكين الاقتصادي للنساء

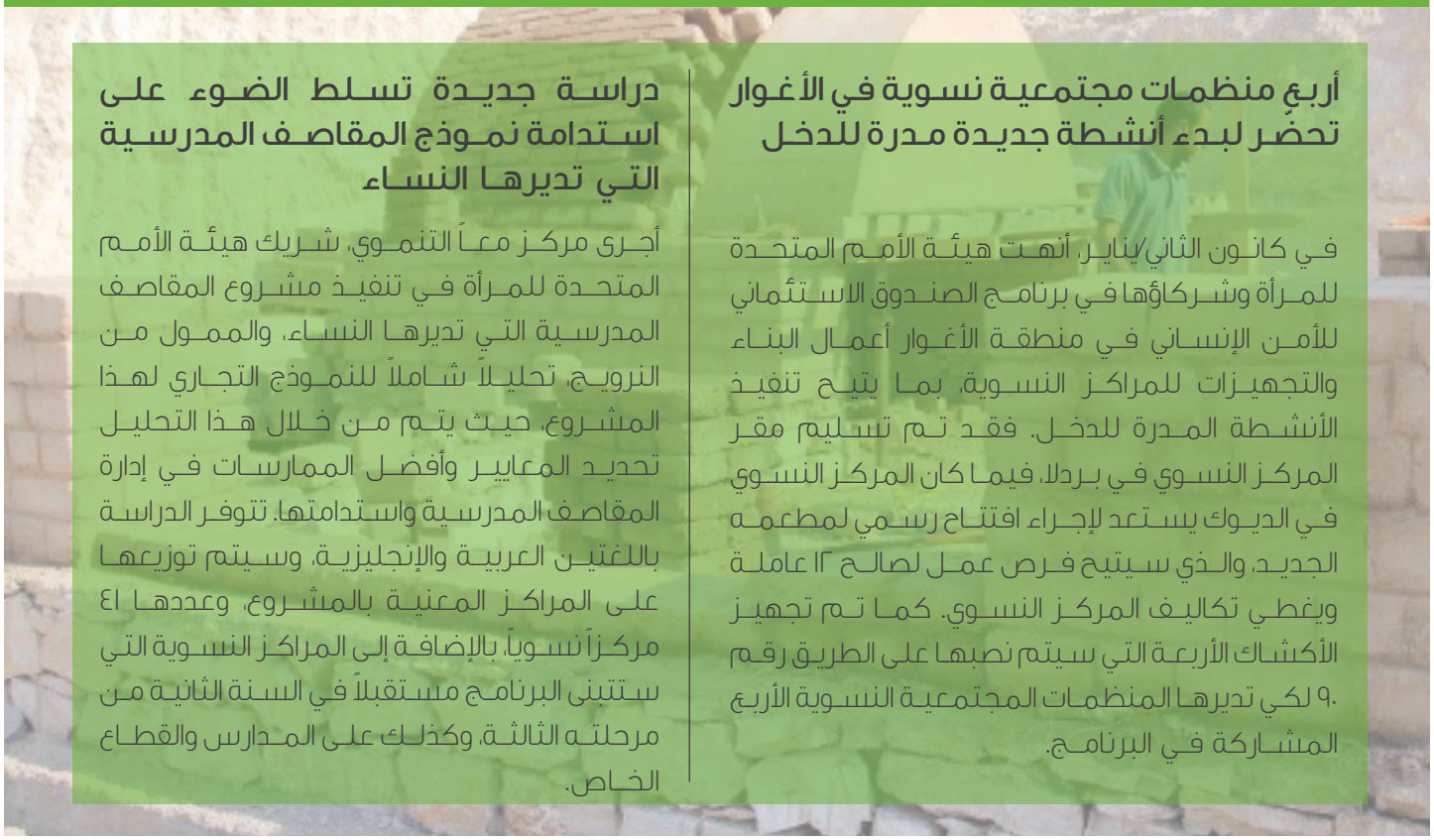

## أربع منظمات مجتمعية نسوية في الأغوار تحضّر لبدء أنشطة جديدة مدرة للدخل

في كانون الثاني/يناير، أنهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها في برنامج الصندوق الاستئماني للأمن الإنساني في منطقة الأغوار أعمال البناء والتجهيزات للمراكز النسوية، بما يتيح تنفيذ الأنشطة المدرة للدخل. فقد تم تسليم مقر المركز النسوي في بردلا، فيما كان المركز النسوي في الديوك يستعد لإجراء افتتاح رسمي لمطعمه الجديد، والذي سيتيح فرص عمل لصالح ١٢ عاملة ويغطي تكاليف المركز النسوي. كما تم تجهيز الأكشاك الأربعة التي سيتم نصبها على الطريق رقم ٩٠ لكي تديرها المنظمات المجتمعية النسوية الأربع المشاركة في البرنامج.

## دراسة جديدة تسلط الضوء على استدامة نموذج المقاصف المدرسية التي تديرها النساء

أجرى مركز معاً التنموي، شريك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ مشروع المقاصف المدرسية التي تديرها النساء، والممول من النرويج، تحليلاً شاملاً للنموذج التجاري لهذا المشروع، حيث يتم من خلال هذا التحليل تحديد المعايير وأفضل الممارسات في إدارة المقاصف المدرسية واستدامتها. تتوفر الدراسة باللغتين العربية والإنجليزية، وسيتم توزيعها على المراكز المعنية بالمشروع، وعددها ٤١ مركزاً نسوياً، بالإضافة إلى المراكز النسوية التي ستتبنى البرنامج مستقبلاً في السنة الثانية من مرحلته الثالثة، وكذلك على المدارس والقطاع الخاص.

# المساءلة المؤسسية عن المساواة بين الجنسين

## مؤسسة مفتاح تقيّم استجابة برنامج المجالس المحلية للنوع الاجتماعي

ضمن برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتمويل من أجل المساواة بين الجنسين، والممول من الاتحاد الأوروبي، أجرت مؤسسة مفتاح تقييماً قائماً على النوع الاجتماعي للبرنامج الذي يقدمه صندوق تطوير وإقراض البلديات لصالح المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وللدعم المقدم من الشركاء للبرامج الموجهة نحو قضايا النوع الاجتماعي. وتم عرض التقارير والنتائج الرئيسية ونقاشها في ورشة عمل يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في فندق جراند بارك في رام الله.

## مؤسسة مفتاح تقيّم استجابة برنامج المجالس المحلية للنوع الاجتماعي

برعاية وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وهيكلية تنسيق المساعدات المحلية والأعضاء الأربعة في اللجنة التوجيهية لميثاق النوع الاجتماعي، عقدت ورش العمل التشاورية النهائية بمشاركة المؤسسات الوطنية الشريكة والمجتمع المدني والمانحين في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لمناقشة النسخة النهائية من ميثاق النوع الاجتماعي. وأصبح الميثاق جاهزاً الآن لكي يتم رفعه إلى الرؤساء المشتركين لهيكلية تنسيق المساعدات المحلية من أجل المصادقة عليه.

# قريباً

## تعريف بالنساء في عضوية المجلس المحلية في الضفة الغربية

توجد أكثر من ٤٥٠ امرأة في عضوية المجالس المحلية عبر الضفة الغربية، ويتوفر القليل من المعلومات التعريفية عنهن. لذا يعكف طاقم شؤون المرأة، ضمن برنامج قفزة للأمام من أجل المرأة البرنامج الإقليمي المشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي، على استكمال تطوير قاعدة بيانات حول النساء اللواتي انتخبن إلى المجالس المحلية. تعتمد قاعدة البيانات على دراسة مسحية مكثفة أجريت عبر مختلف محافظات الضفة الغربية في الأشهر الأربعة الأخيرة، وستساهم في تحسين تبادل المعلومات والتشبيك وتقديم الدعم للنساء المنتخبات لعضوية المجالس المحلية.

## دليل عن المنظمات المجتمعية التي تقدم خدمات التزويد بالطعام بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تعكف هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً على إعداد دليل بالمراكز النسوية التي تدعمها الهيئة والتي تقدم خدمات التزويد بالطعام. سيساعد هذا الدليل على التعريف بالمنظمات المجتمعية النسوية بشكل أفضل وزيادة الفرص أمامها لإدرار الدخل. سيتم توزيع الدليل على شركاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان أن تعطى الأولوية لخدمات هذه المراكز النسوية في الفعاليات والمناسبات التي يعقدها الشركاء في برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومختلف الأطراف المعنية.

## وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة ممنوع الوصول؟

تختتم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحضيراتها لإطلاق الدراسة الشاملة الأولى التي تستكشف وتحلل العوامل الاجتماعية-السياسية والنفسية سواءً التي تعيق أو تعزز وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة في الضفة الغربية، مع التركيز بشكل خاص على المنطقة جيم. تتفحص الدراسة مختلف العوامل، بدءاً من المكانة الاجتماعية وانتهاءً بالعلاقات الأسرية، وكذلك الأطر القانونية والاتجاهات الاجتماعية والتجزئة الجغرافية، التي ترسم ملامح تجارب النساء في الوصول إلى النظام القانوني. وهي تكشف بالتفصيل عن المسارات القانونية المختلفة التي تمر فيها النساء ضحايا العنف، وكذلك الأشخاص الذين يرتكبون العنف بحقهن، عند اللجوء إلى نظام العدالة. وترتكز الدراسة إلى أصوات النساء وردود الفعل من جانب عوامل الضبط الاجتماعي، لتستكشف العوامل والأيديولوجيات المكانية-الزمانية والاجتماعية-القانونية والسياسية والاقتصادية للكشف عن أشكال الإساءة المخفية وتحليل السياسات والممارسات التي تعيق وصول النساء إلى نظام العدالة وإلى حقهن في حياة كريمة.

## مستوى إدراك الجمهور الفلسطيني حول مؤسسات العدالة والأمن الفلسطينية

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠١١ مسحاً أجري بهدف تحديد مدى توجه الفلسطينيين إلى مؤسسات العدالة والأمن ودرجة ثقتهم فيها. وقد كشف المسح، من جملة نتائج أخرى، عن وجود فجوة مثيرة للقلق بين الجنسين في الوصول إلى العدالة. فمن الملاحظ أنه في حين تتعرض حقوق النساء الفلسطينيات للانتهاك بقدر أكبر من الرجال في القضايا الحقوقية، إلا أن النساء يلجأن إلى إقامة دعاوى حقوقية بنسبة أقل من الرجال بمقدار ٢٤٪. وتتضمن التحديات التي تعترض النساء في الوصول إلى العدالة: نقص الإلمام والمعرفة القانونية، وعدم الكفاية في تقديم المساعدة القانونية، ووجود تشريعات تمييزية، وعدم حساسية مؤسسات العدالة والأمن لاحتياجاتهن.

# برنامج المدن الآمنة في القاهرة

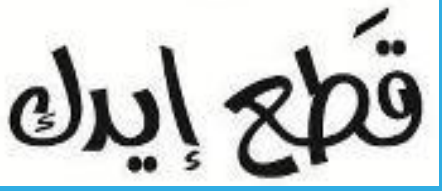


## تحقيق الأمان للنساء في المناطق الحضرية

أدى انتشار التحرشات الجنسية في الأماكن العامة في مصر في السنوات الأخيرة إلى طرح قضية مكافحة العنف ضد النساء والفتيات ضمن أبرز القضايا. وكشف مسح حكومي نشر في سنة ٢٠١٣ إلى أن ما يصل إلى ٩٩٫٣٪ من الإناث المبحوثات تعرضن لشكل أو آخر من التحرش. ويساهم خطر التعرض للتحرش والعنف الجنسي في الأماكن العامة في تقليص حرية الحركة للنساء والفتيات، والحد من قدرتهن على ممارسة حقوقهن والمشاركة في المدرسة والعمل والحياة العامة والوصول إلى الخدمات الأساسية.

في سنة ٢٠١٠، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل والمنظمات النسوية الرائدة وأكثر من ٥٠ شريكاً عالمياً ومحلياً، مبادرة عالمية بعنوان «مدن آمنة من العنف ضد النساء والفتيات» وذلك بهدف التصدي للتحرش الجنسي بشكل خاص وجعل المدن والمجتمعات المحلية مكاناً أكثر أماناً للنساء والفتيات. وتعتبر القاهرة إحدى المدن التي يتم تطبيق المرحلة التجريبية للمبادرة فيها.

## البناء على شراكة واسعة

يجري تنفيذ البرنامج بالتشارك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وفي شراكة تامة مع وزارة الخارجية ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ووزارة الصحة والمجلس القومي للمرأة ووزارة الداخلية ووزارة العدل. ويعمل البرنامج في ثلاثة تجمعات عشوائية في القاهرة.

اتسم البرنامج بقدرة مبتكرة على توحيد الجهود وتأسيس حوار بنّاء وشراكة بين الحكم المحلي والمجتمع المدني، وضمان أن يتم إدراج قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين في الميزانيات المحلية وفي أنشطة تطوير وتحديث البنية التحتية بقيادة المجتمعات المحلية.

### إعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية التي تركز على توفير مساحات حضرية أكثر أماناً

على المستوى المجتمعي، أنشأ البرنامج ثلاث لجان مجتمعية وثلاث مجموعات شبابية في كل من التجمعات العشوائية الثلاثة التي يعمل فيها. وتعمل كلا المجموعتين في دور الشريك الرئيسي للبرنامج في عمليات صنع القرار والأنشطة المشتركة بهدف منع التحرش الجنسي والاستجابة له.

ويجري تطوير خطط عمل مجتمعية تحدد الأولويات في التجمعات لصالح مشاريع البنية التحتية المحلية بناءً على تقييمات مراعية لسلامة النساء، وذلك حتى تتبناها وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية كمرشد يوجه العمل في التخطيط العمراني.

### تشجيع الحساسية لحقوق النساء في المؤسسات

في موازاة مع ذلك، يعمل البرنامج على مستوى السياسات للتأثير في الأطراف المعنية ذات العلاقة وضمان تطوير قدرات أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤوليات من أجل تقديم خدمات تتسم بالجودة والفاعلية. فقد أنشأ البرنامج، على سبيل المثال، ثلاثة دواوين مظالم في المناطق لتلقي الشكاوى وتقديم الإرشاد اللازم، ويعمل على تدريب كوادر وزارة العدل ووزارة الداخلية على التعامل مع ضحايا العنف.

### المناصرة من أجل التغيير

أخيراً، قام البرنامج بدعم إعداد وتنفيذ استراتيجية مناصرة مبتكرة بالشراكة مع الشبكات الشبابية ومجالس الجامعات ووسائل الإعلام والزعماء الدينيين، بهدف التأثير في الاتجاهات المجتمعية.

وفي سنة ٢٠١٢، تضمنت «حملة الترانزيت» أنشطة مناصرة مبتكرة في وسائط النقل العام لإشراك الناس في تغيير اتجاهاتهم وسلوكياتهم تجاه التحرش الجنسي. وفي سنة ٢٠١٣، تم إنتاج ٢٣ فقرة تلفزيونية حول الاعتداء والتحرش الجنسي وحملة إعلانات عامة.

# إحياء الصناعات الثقافية والإبداعية من خلال التصميم المبتكر في غزة

عندما قام منسق «سفينة كسر الحصار» بزيارة مركز صبايا المجدل في بيت لاهيا في قطاع غزة، فوجئ بمشاهدة مثل هذا الابتكار في المنتجات الثقافية.

«كانت التصميمات مذهلة. وكانت الألوان والتصاميم تختلف عن أي شيء رأيته من قبل، وكانت تعطي المنتجات مذاقاً جديداً بالفعل».

كانت عشر نساء من المركز قد أنهين للتو تدريباً لدى مصممين وفنانين محترفين، أنتجن من خلاله أكثر من عشرة أنماط جديدة من أعمال التطريز والحرف اليدوية بألوان وتصاميم جديدة، لكي تستخدم في إنتاج منتجات جديدة ورائجة.

يرجع تاريخ الصناعات الثقافية والإبداعية الفلسطينية لآلاف السنوات، وتتضمن قائمة المنتجات الفلسطينية المشهورة نفخ الزجاج، والفخار، والتطريز، وحياكة البسط، والفسيفساء، والحلي اليدوية الصنع، ونسج القصب، وصنع الأثاث التقليدي. إلا أن الصناعات الثقافية في فلسطين، كما هو الحال في أغلب بلدان العالم، تعتمد بشكل كبير على قطاع السياحة، والذي تضرر بقدر بالغ نتيجة أعوام من الصراع والحصار. يتوجه الكثير من المنتجات الجاهزة إلى محلات الهدايا التذكارية. وفي ظل القيود على حركة الناس والبضائع التي يفرضها الحصار في غزة، تتقلص الصناعات الثقافية بسرعة وتبدو لأول وهلة أنها لا تشكل سوقاً مزدهراً.

مع ذلك، وفيما تتبخر الفرص الاقتصادية في أغلب القطاعات، تحولت منظمات وجمعيات عديدة نحو دعم هذا القطاع وإحيائه والحفاظ على سر المهنة في الحرف الثقافية. وتلعب النساء دوراً محورياً في ذلك. فالنساء الحرفيات لهن أهمية رئيسية بالنسبة للعديد من الحرف التقليدية، ومنها التطريز والقش وحياكة البسط وغيرها. وفي ظل الضغوط الاقتصادية، يفتح المجتمع الفلسطيني الميادين أمام النساء ويتيح لهن إعالة أسرهن عن طريق إنتاج وبيع المنتجات من خلال التعاونيات والجمعيات.

من هذا المنطلق، وبالبناء على النتائج الإيجابية لبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية السابق والمشترك بين وكالات الأمم المتحدة حول النوع الاجتماعي والثقافة، قررت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامجها قفزة للأمام من أجل المرأة أن تزيد الاستثمار في بناء قدرات التصميم والتسويق لدى النساء في الصناعات الثقافية والإبداعية من أجل إتاحة فرص اقتصادية حقيقية.

عندما قام منسق «سفينة كسر الحصار» بزيارة مركز صبايا المجدل في بيت لاهيا في قطاع غزة، فوجئ بمشاهدة مثل هذا الابتكار في المنتجات الثقافية.

«كانت التصميمات مذهلة. وكانت الألوان والتصاميم تختلف عن أي شيء رأيته من قبل، وكانت تعطي المنتجات مذاقاً جديداً بالفعل».

ومن خلال بناء قدرات النساء الحرفيات وتزويدهن بمهارات صناعة منتجات عالية الجودة ومبتكرة، يعطي البرنامج النساء فرصاً للتنافس بأفضلية مع المنتجات التقليدية العتيقة الطراز.

تعتبر هذه المبادرة محط ترحيب كبير لدى أنور مليحة، مدير الجمعية الفلسطينية لحماية التراث، التي تنفذ التدريب في غزة مع جاليري المحطة: «إن التصاميم الجديدة والألوان المتباينة تنبع من تنسيق الزهور التقليدي ولا شك أنها ستزيد من فرص التسويق والإنتاج في مجال التطريز».

وبالنسبة لأمل ريادة، إحدى المتدربات، كان هذا التغيير والتحول عن التطريز التقليدي سبباً آخر حثها على المشاركة في التدريب: «لم أكن أجيد الحياكة تماماً، ويجب أن أقول أنني لم أكن أجد الدافعية لتحسين أسلوبي لأنني لم أكن أهتم بتنسيق الزهور التقليدي العتيق الطراز. ولكن عندما تعرفت على التصميم الجديد، أصبحت لدي رغبة حقيقية في المشاركة وتحسين قدراتي».

وهذا هو النجاح يطرق الباب. فبعد زيارة المركز مباشرة، قدمت سفينة كسر الحصار طلباً لشراء ١٠٠ منتج من المنتجات المصنوعة باستخدام التصاميم الجديدة.

إن هذا التحول السريع للمنتجات التي أعدت أثناء التدريب إلى إنتاج فعلي قادر على الوصول إلى أسواق جديدة يعد نجاحاً واضحاً لمركز صبايا المجدل – هذا المركز الذي أنشئ حديثاً ضمن مشروع ممول من السعودية بهدف إعادة تأهيل المراكز النسوية، والذي تتمثل رسالته في بناء أنشطة مدرة للدخل لدعم سبل المعيشة والاستدامة المالية للمركز والنساء المشاركات فيه.

يقول بحث السوق حول الصناعات الثقافية والإبداعية: «إن اختراق الأسواق العالمية يتطلب عمل الكثير من ناحية الجودة والتصميم والتغليف والتسويق والترويج». ويعد الرهان على مهارات النساء وقدرتهن على الابتكار في التطريز والحرف أحد مكامن القوة في البرنامج.